الأمم المتحدة

S/2001/1197

مجلس الأمن

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم في مرفق هذه الرسالة موقف حكومة بوروندي من تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/1072).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك **نتيتوروي**
السفير
الممثل الدائم

131201 131201 01-69625 (A)
0169625

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

موقف حكومة بوروندي من تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

اطلعت حكومة بوروندي على تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/1072) المكمِّل للتقرير الأول الذي أعده هذا الفريق. وهي تود إبلاغ مجلس الأمن ما يلي:

١ - ترحب حكومة بوروندي باستنتاجات الإضافة للتقرير التي برّأت تماما بوروندي من أي شبهة متعلقة بالاستغلال غير القانوني لثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالفقرة ١٠١ من الإضافة للتقرير تذكر بوضوح أن ''فريق الخبراء لم يعثر على أدلة تربط مباشرة وجود البوروندييين في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستغلال موارد هذا البلد''. وتوضح الفقرة ذاتها أن وجود الجيش البوروندي قرب البحيرة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ''استُخدم ولا يزال يستخدم لصد هجمات مجموعات المتمردين، ولا سيما قوات الدفاع عن الديمقراطية، التي تتمركز في كيفو الجنوبية وكاتانغا''. وبالتالي فإن إضافة التقرير تؤكد الحقيقة التي ما برحت حكومة بوروندي توضحها والتي يعلمها المراقبون النزهاء.

٢ - وخلال جلسة مجلس الأمن المعقودة بشأن التقرير الأول لفريق الخبراء، شكك وفد بوروندي في وجود مذكرة من صندوق النقد الدولي تفيد بأن بوروندي تستغل معادن لا تنتجها. ولحُسن الحظ فإن الإضافة للتقرير أكدت ظنوننا؛ ففي الفقرة ١٠٢، يشير فريق الخبراء إلى أنه ''قام بالاتصال بإدارة الشؤون الأفريقية في صندوق النقد الدولي طالبا إليها تزويده بنسخة من هذه المذكرة'' ولكن ''فريق الخبراء لم يتمكن من الحصول على نسخة''.

٣ - وبالرغم من أن فريق الخبراء وضع النقاط على الحروف بشكل واضح وقطعي، لا تزال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تردد بدون انقطاع أن بوروندي من ضمن البلدان التي تنهب الموارد الطبيعية الكونغولية. وهذا الموقف لا يحجب ما كشفته إضافة التقرير من حقائق مخجلة بشأن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعلق بوجود مجموعات قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية في إقليم الكونغو والمساعدة العسكرية التي تتلقاها من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض حلفائها.

٤ - وفي الفقرة ١٣٦، تؤكد إضافة التقرير أن ''زمبابوي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تزوِدان المتمردين التابعين لقوات الدفاع عن الديمقراطية بالأسلحة ...،ويقوم

جيش زمبابوي بتدريب الضباط وضباط الصف في لوبومباشي. وفي مقابل ذلك، تحارب قوات الدفاع عن الديمقراطية، كمرتزقة أساسا، إلى جانب ميليشيات ماي ماي وقوات جيش تحرير رواندا ...'' ثم يوضح التقرير، في الفقرة ١٣٨، أن ''رئيس قوات الدفاع عن الديمقراطية، جان بوسكو ندابيكينغوروكي، يتخذ من لوبومباشي مقرا له. وتتردد إشاعات بأنه يسيطر أو يمتلك مصادر تعدين في منطقة كاتانغا وأنه يستخدم ما يجنيه من أرباح منها لتغطية جزء من تكاليف كبار الضباط العاملين في خدمته''.

٥ - وتود حكومة بوروندي أن تشير إلى أنها ليست المرة الأولى التي يبين فيها تقرير مطلوب من مجلس الأمن أن تحالفا إقليميا من مرتكبي الإبادة الجماعية والإرهابيين القبليين يتسبب في زعزعة الاستقرار الأمني لبوروندي مستخدما إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية كمنطلق لأنشطته. ففي تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية برواندا المنشأة عملا بالقرار ١٠١٣ (١٩٩٥) (S/1998/777)، كرّس أعضاء هذه اللجنة فصلا بأكمله للصلات بين القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتراهاموي الرواندية وبين قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية البوروندية. وكانت التحقيقات مدعومة بوثائق قيِّمة (مدرجة في التقرير) تبين وجود اتفاقات تعاون موقّعة فيما بين هؤلاء الروانديين والبوروندیين الإرهابيين مرتكبي الإبادة الجماعية. كما أن لدوائر الشرطة البوروندية معلومات عن التعاون بين المتمردين التابعين لتحالف القوى الديمقراطية الأوغندي بقيادة جميل موكولو والحركات الإرهابية لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية البوروندية.

٦ - وتطلب حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن تنفيذ استنتاجات بعثات تقصي الحقائق التي يوفدها بنفسه، وخاصة في الظرف الراهن حيث تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا في عملية السلام في بوروندي.

٧ - وما فتئ يتضح أن تصلب المجموعات المسلحة الإرهابية لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية يعزى إلى الدعم الذي ثبت الآن أنها تتلقاه من بعض البلدان المجاورة. وقد حان الوقت لقيام مجلس الأمن والمجتمع الدولي بإدانة هذه المجموعات المسلحة إدانة مباشرة وتحميلها مسؤولية الأعمال الإرهابية التي ترتكبها ضد الأطفال والتلاميذ والطلبة والنساء والشيوخ وعابري السبيل والأجانب وممتلكاتهم وموظفي المساعدة الإنسانية. والبوروندیون يعتقدون أن وحشية هؤلاء القَتَلة الذين لا دين لهم ولا خُلق لا تختلف مثلا عن وحشية مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية (سيراليون) أو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (أنغولا) اللذين اتخذا مجلس الأمن ضدهما جزاءات تشمل

البلدان والمنظمات التي تقدم لهما الدعم. وبما أن قوات التحالف من أجل الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية مجموعات إرهابية بوروندية تتصرف في إطار تحالف من القوى الإقليمية الإرهابية المرتكبة لأعمال الإبادة الجماعية وتستخدم نفس طرائق القتل وتعتنق نفس الإيديولوجيا، من المنطقي أن تكون في نفس قائمة المنظمات الإرهابية التي نشرتها حكومة أحد البلدان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والتي تضم جيش تحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة في أوغندا.

٨ - وتطلب حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن والمنطقة والجهات الميسِّرة والمجتمع الدولي بأسره تركيز جميع جهودهم على أمر هو في صدارة الأولويات بالنسبة لبوروندي: تحقيق وقف إطلاق النار التام والدائم. ولن يتسنى ذلك إلا إذا اتخذت تدابير ملموسة ضد مَن يعملون في الداخل والخارج على تأجيج الحرب في بوروندي بالرغم من حُسن نية الحكومة البوروندية وعرضها إقامة الحوار.

٩ - وفي الختام، تعيد حكومة بوروندي تأكيد استعدادها لمواصلة الحوار مع جميع البلدان المجاورة، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة، للبحث معا عن سبل أسرع لإعادة إرساء السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأكملها.